مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس :

إقرار تقرير المؤشرات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي تقرير المؤشرات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقيم التقرير سير تطور مؤشرات التنمية والتخفيف من الفقر من خلال تتبع سلسلة البيانات للمؤشرات الرئيسية منذ العام 2000 حتى نهاية العام الماضي، ومقارنتها مع استهدافات خطة التنمية الثالثة 2006 - 2010م وذلك لتعزيز الوعي المشترك حول مفهوم وتعريف وآلية احتساب كل مؤشر من المؤشرات الرئيسية.

وتناول التقرير أبرز النتائج المسجلة للخطة الخمسية الثالثة في مجال الاقتصاد الكلي و المالية العامة والقطاعات الإنتاجية.. وأوضح بهذا الشأن أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نموا في العام 2008م بلغ 4,6 بالمائة وبقيمة إجمالية تريليونين و319 مليارا و799 مليون ريال بالأسعار الثابتة.. مشيرا إلى أن معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تجاوز ألف دولار.

ولفت التقرير إلى انخفاض النفقات العامة الاستثمارية خلال العام نفسه إلى حوالي 14,2 بالمائة مقارنة بالمخطط له للعام نفسه الذي قدر بنسبة 24,8 بالمائة وذلك بسبب زيادة نمو النفقات الجارية نتيجة معالجة أوضاع المتقاعدين وكذلك استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من إستراتيجية المرتبات والأجور وزيادة الإنفاق العام على دعم المشتقات النفطية وزيادة التحويلات الإجمالية للمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية بنسبة 100 بالمئة وغيرها من العوامل.

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس

ونوه التقرير بالنمو الذي شهده قطاع البنى التحتية خلال العام 2008م لاسيما في قطاعات الطرق والمياه والصرف الصحي فضلا عن التطور الملحوظ في بعض المؤشرات الصحية كانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 12 بالمئة في نفس العام مقارنة بالعام 2007م، إضافة إلى التحسن المشهود في نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية المرتبطة بأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة.

وأشاد المجلس بالجهد المبذول لإعداد التقرير والمنهجية المتبعة في عملية إعداده.

ووافق مجلس الوزراء على إنشاء وحدة للمراقبة وتقييم خطط التنمية في ديوان وزارة التخطيط و التعاون الدولي، تتولى التنسيق والإشراف على أنشطة المراقبة والتقييم و تقديم برامج تدريب وبناء القدرات بالإضافة إلى تعزيز المبادرات الجديدة المتعلقة بهذه العملية.

ووجه المجلس بإنشاء إدارات مراقبة وتقييم خطط و برامج التنمية بالوزارات و الجهات الحكومية لتعمل كنقاط اتصال مع وحدة المراقبة والتقييم و كذلك في المحافظات في إطار مكاتب التخطيط والتعاون الدولي لتقييم خطط وبرامج التنمية المحلية.

وأحال المجلس مذكرة وزير الشباب والرياضة بشأن مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مركز الدراسات والبحوث الشبابية والرياضية إلى لجنة وزارية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات وعضوية وزراء كل من المالية والشؤون القانونية والتربية والتعليم والشباب والرياضة للمراجعة والرفع بالنتائج إلى المجلس في اجتماع قادم.

كما أحال مذكرة وزير الأشغال العامة والطرق بخصوص توفير مادة الإسفلت الخام المنتجة محلياً إلى لجنة وزارية برئاسة وزير النفط والمعادن وعضوية وزيري المالية والأشغال العامة لدراسة البدائل المتاحة التي من شأنها توفير مادة الإسفلت الخام بالكميات الفعلية التي تحتاجها وزارة الأشغال العامة بحيث ترفع اللجنة توصياتها إلى المجلس للمناقشة وإقرار ما يلزم.

ووافق مجلس الوزراء على الجدول الوطني لتوزيع الترددات المقدم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي تم إعداده بما يتفق مع الجدول الدولي لتوزيع الترددات والأحكام الملحقة به الواردة في لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

ويهدف هذا الجدول الوطني إلى ضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي وتعظيم العائد منه على المستويين الاقتصادي وتوفير وانتشار خدمات الاتصالات الراديوية في الجمهورية اليمنية، بما في ذلك ضمان تشغيل جميع تلك الخدمات تشغيلاً رشيداً يتميز بالفاعلية والكفاءة ومن دون أي تداخل ضار بين هذه الخدمات، إضافة إلى تطوير طرق وسائل ذات شفافية وموضوعية وغير متحيزة لتشجيع التنافس لتطوير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في الجمهورية شاملاً التطبيقات الجديدة وكذا تسهيل وشفافية عمليات الترخيص لاستخدام ترددات الطيف الترددي وإعداد وإدامة السجل الوطني للترددات وغيرها من الأهداف.

إدانة حادثتي قطع الطريق العام وقتل المواطنين الأبرياء في محافظتي لحج وأبين

التأكيد على دعم الحكومة لجهود وزارة الداخلية في تعزيز أجواء الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي

الموافقة على إنشاء وحدة لمراقبة وتقييم خطط التنمية

الاطلاع على جهود وزارة الصحة لمكافحة مرض حمى الضنك بتعز

واطلع المجلس على تقرير وزارة الصحة العامة والسكان حول مستجدات الوضع الوبائي لأنفلونزا إتش1 إن 1 .. الذي أشار إلى أن إجمالي عدد الحالات التي تم فحصها مخبريا حتى يوم الأحدالماضي بلغ 4230 حالة، منها 1075 حالة مؤكدة و3155 مخالطاة لحالات مؤكدة .. موضحاً أن إجمالي حالات الشفاء من إجمالي تلك الحالات بلغ 3820 حالة فيما لا تزال 386 حالة تحت العلاج والعزل معظمها حالات خفيفة ومتوسطة.

وأكد التقرير أن الوزارة كثفت فرق الترصد في المناطق التي تسجل ظهوراً لإصابات بهذا النوع من الأنفلونزا خصوصاً في أوساط المدارس والجامعات والمعاهد.

كما اطلع المجلس على تقرير وزارة الصحة العامة والسكان حول الجهود التي بذلتها الوزارة بالتنسيق مع السلطة المحلية بمحافظة تعز لمكافحة مرض حمى الضنك في عدد من مناطق المحافظة.

ووجه المجلس بهذا الخصوص وزير الصحة العامة والسكان ومحافظ تعز بتقديم تقرير متكامل إلى الاجتماع القادم للمجلس حول الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تم ويتم تنفيذها للقضاء على الأسباب البيئية المساعدة على انتشار المرض وكذلك معالجة الحالات المصابة بهذا المرض .

واطلع المجلس على تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات حول نتائج حملة التفتيش الميدانية التي نفذتها الوزارة وفروعها في المحافظات لمراقبة الانضباط الوظيفي بوحدات السلطتين المركزية والمحلية والوقوف على حالات الحضور والغياب عقب إجازة عيد الأضحى المبارك وتحديدا يوم السبت الماضي الموافق 5 ديسمبر الجاري.

وأوضح التقرير أن حملة النزول شملت 117 وحدة خدمة عامة على مستوى السلطة المركزية و22 وحدة إدارية محلية.. مشيرا بهذا الشأن إلى أن نسبة الحضور على المستوى المركزي وصلت إلى 94 بالمائة و91 بالمائة على المستوى المحلي.

ونوه التقرير بالتحسن الذي طرأ في نسبة الحضور عقب عطلة عيد الأضحى المنصرم مقارنة بعيد الفطر الماضي.

ونوه التقرير بالانضباط العالي المسجل في وزارات كل من التخطيط والتعاون الدولي، الإعلام، النفط والمعادن، الثروة السمكية والشباب والرياضة والتي تصدرت قائمة الجهات المركزية في نسبة حضور موظفيها بحيث وصلت النسبة إلى 100 بالمائة.. مشيرا في نفس الوقت إلى الجهات التي احتلت صدارة قائمة المحافظات في نسبة الحضور والمتمثلة في كل من المهرة بنسبة 99 بالمائة يليها عدن والحديدة والمكلا (حضرموت) والبيضاء بنسبة 98 بالمائة.

وشدد المجلس بهذا الشأن على توجيه إنذارات كتابية للقيادات الإدارية الغائبة وتنبيهات كتابية إلى وحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية التي تراوحت نسبة حضور موظفيها ما بين 70 - 80 بالمائة، وإنذارات كتابية للتي تقل نسبة الحضور فيها عن 70 بالمائة، وكذلك التي تكررت نسبة الحضور فيها بين 70 - 80 في المائة عقب عطلة عيدي الأضحى والفطر .

وأكد المجلس على رؤساء وحدات الخدمة العامة المركزية والمحلية كل فيما يخصه التوجيه بخصم أقساط الغياب ليوم السبت الماضي وما يليه من أيام غياب، على كافة الحالات الواردة في التقرير طبقا لقواعد وأحكام تشريعات الخدمة المدنية ، وتوريدها إلى حساب الحكومة العام.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية والجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية لتعزيز أجواء الأمن والسكينة العامة والتصدي للأعمال التي تسعى إلى تعكير تلك الأجواء وإلقاء القبض على مرتكبيها وتقديمهم إلى الأجهزة العدلية.

وأشاد المجلس بالجهود المخلصة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية للتصدي للجريمة بكل أنواعها.. وأكد دعم الحكومة لوزارة الداخلية في جهودها الرامية إلى تعزيز أجواء الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.

وأدان مجلس الوزراء بشدة حادثتي قطع الطريق العام وقتل المواطنين الأبرياء اللتين حدثتا الأسبوع الماضي في محافظتي لحج وأبين .. وشدد بهذا الخصوص على وزارة الداخلية والسلطة المحلية في المحافظتين سرعة إلقاء القبض على مرتكبي الحادثتين الإجراميتين ومن يقفون وراءهم، وتقديمهم إلى الأجهزة القضائية، وكذلك التصدي الصارم لكل من تسول له نفسه العبث بالأمن والاستقرار وترويع الآمنين.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول نتائج مشاركة وفد اليمن برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية في الملتقى والنداء الدولي الإنساني لمساعدة الدول الأقل نموا المنعقد في مدينة جنيف السويسرية من 30 نوفمبر حتى 2 ديسمبر 2009م والذي تم خلاله مناقشة خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2010م.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير العدل عن مشاركته في الدورة 25 لمجلس وزراء العدل العرب الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في 19 نوفمبر الماضي.

في إطار الحلقة النقاشية الخاصة بتجريم العنف الموجه ضد النساء والفتيات

الإعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية لتأسيس (شبكة رجال من أجل تجريم العنف ضد النساء والأطفال في الأسرة)

من الحلقة النقاشية الخاصة بتجريم العنف الموجه ضد النساء والفتيات

عدن / أنمارهاشم:

أعلن المشاركون في الحلقة النقاشية الخاصة بتجريم العنف الموجه ضد النساء والأطفال عن تشكيل لجنة تحضيرية لتأسيس شبكة محلية تحت اسم (شبكة رجال من أجل تجريم العنف ضد النساء والأطفال في الأسرة) من عدد من الأكاديميين والإعلاميين والحقوقيين والناشطين في منظمات المجتمع المدني.

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن الحلقة النقاشية التي عقدت تحت شعار "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد النساء" التي نظمها كل من ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (WFRT) والمؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث « AFSwJ » صباح أمس.

كما عبر المشاركون في بيانهم الختامي عن تقديرهم لكافة الجهود والمبادرات الحكومية نحو مشاركة النساء في الحياة العامة التي لم تتمكن من إلغاء الفوارق التمييزية ضد النساء معلنين عن أن ممارسة العنف ضد النساء والفتيات داخل جدران الأسرة جريمة بكل معنى الكلمة وليست ظاهرة داعين الدولة بمختلف أجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى محاسبة المسؤولين عن ممارسات العنف مؤكدين أن إنهاءه لن يكون إلا بمعالجة جذوره والقضاء عليه مع المنابع التي تعمل على إنتاجه عن طريق رسم وتفعيل استراتيجيات موحدة في التعليم والإعلام والثقافة خاصة أن العنف ضد النساء في الأسرة يعد امتهانا لكرامتهن وانتهاكا لإنسانيتهن في الوقت الذي يعتبرن فيه إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة لأي مجتمع.

وأعربوا عن حزنهم وقلقهم الشديدين لما يحدث في جلسات أعضاء البرلمان (ممثلي الشعب) من الذكور والإناث في جلساتهم المتعلقة بتعديل قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي لها علاقة بقضايا وحقوق النساء مذكرين أعضاء البرلمان بضرورة حماية النساء من القوانين التمييزية والآراء المتشددة في تفسير مبادئ الدين وكذا مراجعة القوانين التي تعمل على اتساع فجوة المواطنة بين أفراد المجتمع.

وصرحت الأخت / إحسان عبيد رئيسة المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث بأن انعقاد هذه الحلقة النقاشية يأتي في ضوء الحملة التي ستعمل عليها المؤسسة لتجريم العنف ضد المرأة باعتباره من القضايا التي تناولتها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية منذ زمن بعيد على المستوى العالمي والتي لم تجد حلاً حاسماً حتى اللحظة ما يجعل صورة الواقع تبدو سوداوية في ظل تعرض النساء للضرب والاهانة والتحقير موضحة أن اليمن لديه موروث ثقافي واجتماعي في هذا الشأن قد يتمثل في السيطرة الأبوية التي تتجاوز حد التعامل الإنساني لذا فإن معاناة المرأة من العنف أو أي سلوك يمارس ضدها سينعكس على الأجيال التي ستربيها مستقبلاً لذلك فإنه لا يجب أن ينظر لقضية العنف ضد المرأة على انه حرب بين الرجل والمرأة بل ضرورة العمل على خلق أرضية قوية مستقرة قائمة على الحقوق المتساوية بين المرأة والرجل.

من جانبها تحدثت الدكتورة/سعاد القدسي رئيسة ملتقى المرأة للدراسات أن الملتقى يعمل منذ سنوات في إطار حملة لتجريم العنف ويسعى إلى قائلة : إن يعمل الجميع من أجهزة دولة ومنظمات مجتمع مدني على اعتباره جريمة، مبينة أن هذه الحلقة النقاشية تأتي متزامنة مع الذكرى العاشرة لليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء في ضوء إعلان الأمين العام للأمم المتحدة عن دمج أربع إدارات تخص المرأة في وكالة واحدة ما يدل على توجهات الأمم المتحدة لتقوية المطالب الخاصة بالنساء وأن تكون إلزامية على الدول.

وأضافت أن اختيار مدينة عدن لعقد هذه الفعالية يأتي لأهمية هذه المدينة وكمرتكز للنخبة والمثقفين ولنشر حملتنا في أكثر من محافظة فقضايا المرأة لا يجب أن تعمل النساء عليها فقط بل يجب أن يشارك فيها الجميع رجالاً ونساء.

وقد ناقشت في الفعالية التي شارك فيها (53) مشاركاً ومشاركة أربع أوراق عمل قدمت من قبل د/سعاد القدسي تناولت تجريم العنف ضد النساء فيما تطرقت د/هدى علوي في ورقتها الى علاقة التطرف بالعنف وجرائم الكراهية ، اماالأخت/إحسان عبيد فكانت ورقتها تدور حول مطالب نساء وفتيات اليمن اما د/سمير الشميري فتحدث عن أهمية إنشاء شبكة تضم شخصيات رجالية مؤثرة لمكافحة ظاهرة العنف ضد النساء. بعد ذلك فتح باب النقاش أمام المشاركين الذين ابدوا آراءهم وملاحظاتهم حول أشكال ومظاهر العنف التي تمارس ضد المرأة وأن الجهل هو السبب الرئيسي في قضايا العنف وضرورة إعادة صياغة المقدرات الدراسية التي تعزز من التمييز بين الجنسين.

الجدير ذكره أن اللجنة التحضيرية التي تم الإعلان عن تشكيلها تعد أول لجنة يتم تأسيسها في الوطن العربي.

اختتام ورشة عمل حول زيادة المشاركة السياسية للمرأة بصنعاء

في ختام ورشة عمل المشاركة السياسية للمرأة

جانب من الحضور

صنعاء/سبأ:

اختتمت يوم أمس الثلاثاء بصنعاء ورشة عمل حول " زيادة مشاركة المرأة السياسية في اليمن عن طريق الحوار " نظمها اتحاد نساء اليمن و نادي مدريد بالتعاون مع المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع .

وفي ختام الورشة التي استمرت يومين تطرقت رئيس اتحاد نساء اليمن رمزية الارياني إلى التجارب الناجحة في بعض الدول التي سمحت للمرأة بالمشاركة السياسية والحصول على مقاعد انتخابية.. ولفتت إلى دور عدد من النساء اليمنيات الناشطات في المجالات السياسية.. مؤكدة بهذا الخصوص ضرورة الاعتراف بحقوق المرأة كمرشحة وليس كناخبة فقط.

ودعت الارياني كل القيادات النسائية اليمنية إلى العمل معا من أجل حصول المرأة على 18 في المائة من مقاعد مجلسي النواب والشورى.

من جانبها استعرضت رئيسة سيرلانكا السابقة تشاندريكا كومارا توفقا التجربة السريلانكية في الحملات الانتخابية وكذا وصولها إلى رئاسة الجمهورية كأول امرأة في بلادها.

وأشارت إلى المكانة التي حظيت بها المرأة السريلانكية في مختلف المجالات والمناصب الحكومية المهمة التي تتقلدها.

وعقدت على هامش الورشة ندوة حوارية بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أدارتها مستشارة الرئيس الأمريكي القاضية جاكي وتراسبونو، ورئيسة سريلانكا السابقة.

وقد أثريت الندوة بعدد من المداخلات حول إشراك المرأة في صناعة القرار في مختلف قطاعات الدولة ، وضرورة إعادة النظر في التشريعات التي تحد من مشاركة المرأة.